

Distr.: General
2 May 2017
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠

الدورة الأولى

فيينا، ٢ - ١٢ أيار/مايو ٢٠١٧

تنفيذ خطة العمل المتفق عليها في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

تقرير مقدم من كندا

يدعو الإجراء ٢٠ من خطة العمل الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ الدول الأطراف إلى تقديم تقارير منتظمة عن تنفيذها لخطة العمل وللخطوات العملية الثلاث عشرة الواجب اتخاذها من أجل نزع السلاح المنصوص عليها في الوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ والفقرة ٤ (ج) من المادة السادسة من المقرر الصادر في عام ١٩٩٥ المعنون "مبادئ وأهداف لعدم الانتشار ونزع السلاح النووي". وتقدم كندا هذا التقرير لمواصلة الوفاء بهذه الالتزامات. ويستكمل هذا التقرير المعلومات الواردة في تقارير كندا المقدمة إلى اللجنة التحضيرية في دوراتها المعقودة في عام ٢٠١٢ (NPT/CONF.2015/PC.I/10)، وعام ٢٠١٣ (NPT/CONF.2015/PC.II/9)، وعام ٢٠١٤ (NPT/CONF.2015/PC.III/8) و (NPT/CONF.2015/PC.III/9)؛ وإلى مؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠١٥ (NPT/CONF.2015/34).



الإجراء الخطوات المتخذة لتنفيذ الالتزامات منذ نيسان/أبريل ٢٠١٥

نزع السلاح النووي

- ١ تواصل سياسة كندا المتعلقة بالأمن الدولي دعم اتباع عملية متدرجة إزاء عدم انتشار الأسلحة النووية والحد منها والتخلص النهائي منها بما يتفق مع التزاماتها تجاه منظمة حلف شمال الأطلسي، بطريقة تعزز الاستقرار الاستراتيجي للجميع.
- وتعمل كندا على دعم هذه السياسة مع حلفائها وشركائها في منظمة حلف شمال الأطلسي ومجموعة الدول السبع، والمنظمة الدولية للفرنكوفونية، ومنظمة الدول الأمريكية، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، وغيرها.
- ٢ تواصل كندا دعم مبادئ اللارجعة وإمكانية التحقق والشفافية في تنفيذ الالتزامات المنبثقة عن المعاهدة، بطرق منها على الأخص الاشتراك في تقديم ورقة العمل المشتركة لمبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح بشأن تسوخي الشفافية من جانب جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT/CONF.2020/PC.I/WP.17).
- وشاركت كندا في تقديم قرار الجمعية العامة ٤٩/٧١ المعنون "العمل الموحد بعزم متجدد من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية" الذي شدد على أهمية تطبيق مبادئ اللارجعة وإمكانية التحقق والشفافية في عملية نزع السلاح النووي وعدم انتشاره.
- وشاركت كندا في تقديم قرار الجمعية العامة ٦٧/٧١ المعنون "التحقق من نزع السلاح النووي" الذي يدعو إلى وضع تدابير عملية وفعالة للتحقق من نزع السلاح النووي باعتبارها تدابير ضرورية لضمان الامتثال لالتزامات نزع السلاح وبناء الثقة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها.
- ٣ لا ينطبق
- ٤ لا ينطبق
- ٥ لا ينطبق
- ٦ تواصل كندا تأييد إنشاء هيئة فرعية في مؤتمر نزع السلاح لمعالجة مسألة نزع السلاح النووي في إطار برنامج عمل متوازن وشامل.
- وفي عام ٢٠١٦، أيدت كندا المقترح الداعي إلى بدء المفاوضات بشأن معاهدة المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح.
- وشاركت كندا أيضا في اجتماعات الفريق العامل المفتوح باب العضوية لعام ٢٠١٦ المعني بالمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف.
- وانضمت كندا إلى توافق الآراء بشأن المقترح الذي قدمته رومانيا في مؤتمر نزع السلاح (CD/2090) والداعي إلى إنشاء فريق عامل معني بإيجاد "سبل المضي قدماً" لإحراز تقدم في المناقشات بشأن مسائل نزع السلاح في عام ٢٠١٧، ومنها مسألة نزع السلاح النووي.

الإجراء الخطوات المتخذة لتنفيذ الالتزامات منذ نيسان/أبريل ٢٠١٥

- ٧ تواصل كندا تأييد إنشاء هيئة فرعية في مؤتمر نزع السلاح للنظر في اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها في إطار برنامج عمل متوازن وشامل.
- وانضمت كندا إلى توافق الآراء بشأن الفريق العامل المعني بإيجاد "سبل المضي قدماً" (CD/2090) لمعالجة مسائل نزع السلاح المتعددة، بما فيها عملية نزع السلاح النووي العامة، ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، و ضمانات الأمن السلبية، في عام ٢٠١٧.
- ٨ لا ينطبق
- ٩ تؤيد كندا عقد مؤتمر من أجل شرق أوسط خال من أسلحة الدمار الشامل، تحضره جميع دول المنطقة استناداً إلى ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية.
- وانضمت كندا إلى توافق الآراء بشأن قرار الجمعية العامة ٢٩/٧١ المعنون "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط"؛ وقرارها ٢٦/٧١ المعنون "معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا"؛ وقرارها ٦٥/٧١ المعنون "معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا"؛ وقرارها ٤٣/٧١ المعنون "أمن منغوليا الدولي ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية".
- وصوّتت كندا لصالح قرار الجمعية العامة ٥١/٧١ المعنون "المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي والمناطق المتاخمة".
- ١٠ لا ينطبق
- ١١ وقّعت كندا معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ وصدقت عليها في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨.
- ويجري مؤقتاً تنفيذ قانون تنفيذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في كندا ريثما تدخل المعاهدة حيز النفاذ.
- ١٢ تقدم كندا سنوياً معلومات عما بذلته من جهود من أجل دعم دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ وانضمام جميع دول العالم إليها، تُدرج في التقرير الذي يقدمه الأمين العام إلى الجمعية العامة.
- ١٣ شاركت كندا في استضافة الاجتماع الوزاري الثامن لمجموعة أصدقاء معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في نيويورك في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. وصدر عن الاجتماع بيان وزاري مشترك تضمن جملة أمور منها حث الدول، التي ما زالت مدرجة في المرفق ٢ من المعاهدة والتي لم تقم بعد بتوقيع المعاهدة والتصديق عليها، على القيام بذلك.
- وشاركت كندا في تقديم قرار الجمعية العامة ٨٦/٧١ المعنون "معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية" وصوتت لصالحه.
- وشاركت كندا أيضاً في تقديم قرار مجلس الأمن ٢٣١٠ (٢٠١٦) الذي تضمن جملة أمور منها الدعوة إلى التعجيل ببدء نفاذ المعاهدة، وحث جميع الدول على الإبقاء على قرارات الوقف الاختياري للتفجيرات التجريبية النووية.
- وتواصل كندا دعم المبادرة الجارية لمجموعة الدول السبع للقيام باتصالات دبلوماسية لدعم بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وانضمام جميع دول العالم إليها.

الإجراء الخطوات المتخذة لتنفيذ الالتزامات منذ نيسان/أبريل ٢٠١٥

- ١٤ تمّت إقامة جميع المحطات والمختبرات الستة عشر التي تستضيفها كندا في إطار نظام الرصد الدولي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وقد اعتمدتها منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.
- وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، شارك ممثلون من وزارة الموارد الطبيعية في كندا في فحص ميداني للجو في لانغلبارن بالنمسا استُخدمت فيه معدات للكشف عن الإشعاعات في الجو تبرعت بها كندا لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.
- وفي شباط/فبراير ٢٠١٧، استضافت كندا فحصا ميدانيا للجو في الطقس البارد في أوتاوا استُخدمت فيه أيضا المعدات المشار إليها أعلاه.
- ١٥ دعت كندا بإلحاح إلى بدء التفاوض بشأن إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى في مؤتمر نزع السلاح أو في منتدى دولي آخر.
- وأيّدت كندا المقترح الداعي إلى التفاوض بشأن إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح في عام ٢٠١٦.
- وقدّمت كندا أيضا في عام ٢٠١٦ تقريرا إلى الأمين العام للأمم المتحدة يتضمن آراء بشأن تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بمعاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية الوارد في الوثيقة A/70/81.
- وفي الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة، شاركت كندا في تقديم القرار ٢٥٩/٧١ بشأن معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، ورُشّحت لرئاسة فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية والمكّلف بتقديم توصيات بشأن العناصر الجوهرية للمعاهدة المقبلة في الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨. وفي إطار هذه العملية، ترأّست كندا في آذار/مارس ٢٠١٧ اجتماعا استشاريا غير رسمي، كانت المشاركة فيه متاحة لجميع الدول الأعضاء، لتبادل الآراء بشأن تقرير فريق الخبراء الحكوميين.
- ١٦ لا ينطبق
- ١٧ تواصل كندا تأييد وضع ترتيبات تحقّق مناسبة وملزمة قانونا لكفالة إزالة لا رجعة فيها للمواد الانشطارية الفائضة التي لم تعد لازمة للأغراض العسكرية (لا ينطبق هذا الإجراء إلا على الدول الحائزة للأسلحة النووية).
- ١٨ لا تقوم كندا بتشغيل أي منشأة تنتج المواد الانشطارية لاستخدامها في صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، وذلك وفقا لالتزاماتها القانونية المترتبة عن اتفاق الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي اللذين أبرمتهما مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والمنبثقة عن معاهدة عدم الانتشار، وعلى نحو يجري التحقق منه بواسطة عمليات التفتيش المنتظمة التي تضطلع بها الوكالة.
- ١٩ تشارك كندا بنشاط في الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي، حيث شاركت في جميع جلساتها العامة الأربع المعقودة حتى حينه، وهي ممثلة في كل فريق من الأفرقة العاملة الثلاثة. وتشارك كندا أيضا في اجتماعات أفرقة العمل فيما بين الجلسات، وتساهم في ورقات المناقشة بشأن "تقييم متطلبات التحقق".
- وأيّدت كندا القرار ٦٧/٧١ المتعلق بالتحقق من نزع السلاح الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها الحادية

الإجراء الخطوات المتخذة لتنفيذ الالتزامات منذ نيسان/أبريل ٢٠١٥

والسبعين، يُشكّل في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ فريق من الخبراء الحكوميين معني بالتحقق من نزع السلاح النووي.

واستضافت كندا مشاورات مع المجتمع المدني الكندي بشأن الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٧.

وستقدم كندا، من خلال برنامجها للحد من أخطار أسلحة الدمار الشامل، التمويل لدعم الجهود التي تبذلها المبادرة المتعلقة بالتهديد النووي لتصبح أمانة الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي.

٢٠ شاركت كندا في تقديم ورقة العمل التي أعدتها مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح بشأن توكي الشفافية من جانب جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT/CONF.2020/PC.I/WP.17)، والتي تضمنت نموذجاً محدثاً للتقارير يتيح قدراً أكبر من الشفافية بشأن الخطوات المتخذة لتنفيذ خطة العمل لعام ٢٠١٠.

٢١ قُدمت، بالشراكة مع مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، تعليقات مفصلة إلى كل من الدول الحائزة للأسلحة النووية بشأن تقاريرها عن تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المقدمة في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥، بهدف تعزيز هذه التقارير من حيث العدد والنوعية والتواتر.

وتؤيد كندا مشروع النموذج الموحد لتقارير جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي أعدته مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح باعتباره نموذجاً يتيح قدراً أكبر من الشفافية بشأن أنشطة نزع السلاح النووي التي تقوم بها الدول الحائزة للأسلحة النووية. وقُدّم هذا النموذج في دورة اللجنة التحضيرية المعقودة في عام ٢٠١٧ ضمن ورقة العمل NPT/CONF.2020/PC.I/WP.17.

٢٢ في إطار مواصلة الشراكة الطويلة الأمد مع منظمة غير حكومية كندية (مؤسسة سيمونز)، قدم برنامج البحوث والتوعية بشأن الأمن الدولي التابع للوزارة الكندية للشؤون العالمية، في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٦ و ٩ فبراير/ شباط ٢٠١٧، ما مجموعه ثمانين منح دراسية لطلاب دراسات عليا في جامعات كندية أعدوا ورقات بحث تتعلق بنزع السلاح والحد منها ومنع انتشارها.

وشاركت كندا في تقديم قرار الجمعية العامة ٥٧/٧١ المعنون "دراسة الأمم المتحدة بشأن التثقيف في مجال نزع السلاح ومنع الانتشار".

وفي ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧، عقدت الوزارة الكندية للشؤون العالمية مشاورات مع خبراء من منظمات المجتمع المدني الكندي لتعزيز الشفافية والانفتاح والتثقيف بشأن مسائل نزع الأسلحة والحد منها ومنع انتشارها.

٢٣ تواصل كندا دعوة الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة كدول غير حائزة للأسلحة النووية إلى القيام بذلك.

عدم انتشار الأسلحة النووية

٢٤ ما زال اتفاق الضمانات الشاملة المبرم بين كندا والوكالة الدولية للطاقة الذرية سارياً منذ ٢١ شباط/ فبراير ١٩٧٢.

ويسري البروتوكول الإضافي المبرم بين كندا والوكالة الدولية للطاقة الذرية منذ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

الإجراء الخطوات المتخذة لتنفيذ الالتزامات منذ نيسان/أبريل ٢٠١٥

- ٢٥ تواصل كندا حثّ جميع الدول، التي لم تقم بعد بإبرام وتنفيذ اتفاق ضمانات شاملة وبروتوكول إضافي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، على القيام بذلك، لأننا نعتبر أنهما يشكلان المقياس المعياري للتحقق وفقا للمادة الثالثة من المعاهدة. وأثناء المفاوضات المعقودة في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن القرار المتعلق بتعزيز فعالية وكفاءة نظام الوكالة للضمانات، قاومت كندا، بالتآزر مع بلدان أخرى، المحاولات الساعية إلى إدخال تعديل على الصياغة يزيل الدعوة إلى عالمية اتفاقات الضمانات الشاملة.
- ٢٦ تلخص الوكالة الدولية للطاقة الذرية سنويا، منذ عام ٢٠٠٥، إلى أن جميع المواد النووية في كندا تستخدم حصرا في الأغراض السلمية. وهذا الاستنتاج العام المستند إلى اتفاق الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي لكندا يمثل أعلى درجات الثقة بأن كندا تمتثل لالتزاماتها المتعلقة بعدم انتشار الأسلحة النووية بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.
- ٢٧ ترحب كندا بالتنفيذ الجاري لخطة العمل الشاملة المشتركة التي توفر إطارا لبناء الثقة بأن الأنشطة النووية لجمهورية إيران الإسلامية ذات طابع سلمي. وساهمت كندا حتى حينه بما قدره ١٠ ملايين دولار لدعم ما تبذله الوكالة الدولية للطاقة الذرية من جهود لرصد تنفيذ جمهورية إيران الإسلامية التزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة وخطة العمل المشتركة السابقة لها، وللتحقق من ذلك.
- وفي اجتماعات المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس إدارة الوكالة المعقودة في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، كررت كندا إدانتها للأنشطة غير المشروعة التي تقوم بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتطوير الأسلحة النووية، بما في ذلك إجراء التجارب النووية وإنتاج المواد الانشطارية، سواء اليورانيوم المخصب أو البلوتونيوم المعزول، وتجارب إطلاق القذائف التسيارية. وتواصل كندا دعوة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الامتثال الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والعودة إلى الامتثال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ولاتفاقها للضمانات الشاملة المبرم مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والوفاء بالتزاماتها بموجب البيان المشترك الصادر عن المحادثات السداسية الأطراف لعام ٢٠٠٥.
- وفي اجتماعات المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس إدارة الوكالة المعقودة في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، دعت كندا أيضا الجمهورية العربية السورية إلى التعاون الكامل مع الوكالة لحل جميع المسائل العالقة بشأن عدم امتثالها لاتفاقها للضمانات، ولا سيما فيما يتعلق بموقع دير الزور وما يرتبط به عمليا من مواقع أخرى حددتها الوكالة.
- ٢٨ وُقّع بروتوكول كندا الإضافي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، وبدأ نفاذه في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.
- ٢٩ تواصل كندا دعم المبادرة الجارية لمجموعة الدول السبع للقيام باتصالات دبلوماسية لتعزيز عالمية البروتوكول الإضافي.
- ٣٠ لا ينطبق
- ٣١ لا ينطبق
- ٣٢ ترحب كندا بالجهود التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتطبيق مفهوم نُجَح الضمانات الخاص بالدولة على جميع الدول التي لديها اتفاق ضمانات سار، في إطار مواصلة التطوير اللازم لعملية تنفيذ الضمانات

الإجراء الخطوات المتخذة لتنفيذ الالتزامات منذ نيسان/أبريل ٢٠١٥

- حتى يتسنى تعزيز فعالية وكفاءة نظام الوكالة للضمانات. وتتطلع إلى التقرير المقبل من المدير العام للوكالة الذي سيعرض تجربة الوكالة في تنفيذ نهج الضمانات الخاصة بالدول التي تم تحديثها.
- ٣٣ دفعت كندا بالكامل وفي الوقت المحدد أنصبتها المقررة لعام ٢٠١٧ في الميزانية العادية للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتبرعاتها المقررة لصندوق التعاون التقني.
- ٣٤ تسهم كندا، من خلال البرنامج الكندي لدعم الضمانات، في أنشطة البحث والتطوير والدعم المتعلقة بالمعدات والتقنيات المستخدمة في إطار الضمانات على الصعيدين المحلي والدولي لتعزيز فعالية وكفاءة نظام الوكالة للضمانات.
- ٣٥ كندا عضو ومشارك نشط في مجموعة موردي المواد النووية، ولجنة زانغر، وترتيب فاسنار. وفي ١٦ آذار/مارس ٢٠١٦، قدمت كندا خطة عمل وطنية محدثة للتنفيذ إلى اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وهي بذلك الدولة الوحيدة التي قدمت خطتين. وفي عام ٢٠١٦، حدثت كندا أيضاً بيانات جهتها الوطنية للاتصال مع اللجنة.
- وفي مؤتمر قمة الأمن النووي لعام ٢٠١٦، اشتركت كندا مع إسبانيا وجمهورية كوريا في قيادة مبادرة "سلة هدايا" لتعزيز التنفيذ التام والعالمي لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، رعتها ٣٧ دولة والاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنترپول) والأمم المتحدة.
- وشاركت كندا بنشاط في عملية الاستعراض الشامل لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، شاركت كندا في المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، ودعت إلى التنفيذ التام والعالمي لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، واشتركت في تقديم قرار مجلس الأمن ٢٣٢٥ (٢٠١٦) الذي اعتمد الاستعراض الشامل وتوصياته.
- ٣٦ نظام مراقبة الصادرات في كندا متوافق مع قوائم الآليات المتعددة الأطراف لمراقبة الصادرات النووية التي تشارك فيها كندا.
- ٣٧ يضمن النظام الوطني لمراقبة الصادرات في كندا عدم السماح بتصدير البضائع والتكنولوجيا الخاضعة للمراقبة، بما فيها المواد النووية والمواد المتصلة بالمال النووي ذات الاستخدام المزدوج، متى كان التصدير المزمع مخالفاً للسياسة الخارجية والدفاعية الكندية (بما في ذلك متى تبين وجود درجة غير مقبولة من احتمال تحويلها للاستخدام في برنامج لإنتاج أسلحة الدمار الشامل أو إلى مرفق لا يخضع للضمانات، أو متى تعارض تصديرها مع سياسة كندا في مجال عدم الانتشار ومع تعهداتها والتزاماتها الدولية).
- ٣٨ ترتبط كندا بما عدده ٣٠ اتفاقاً للتعاون النووي مع ٤٨ دولة، بما فيها بلدان نامية، لتسهيل عمليات التبادل المفيدة للطرفين فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.
- ٣٩ يراعي تعاون كندا مع البلدان الأخرى في مجال استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية مراعاةً تامةً سجل البلد المتلقي فيما يتعلق بعدم الانتشار وتنفيذه معايير السلامة النووية والتوجيهات والتوصيات المتعلقة بالأمن النووي.

الإجراء الخطوات المتخذة لتنفيذ الالتزامات منذ نيسان/أبريل ٢٠١٥

٤٠ تحافظ كندا على أعلى مستوى من الحماية المادية الفعالة على الصعيد المحلي من خلال إطار تنظيمي متين يشمل عناصر السلامة والأمن والضمانات ذات الصلة، وتنفيذ تدابير قوية للحماية المادية، ووجود قطاع صناعي يدرك تماما مسؤولياته وينفذها بالكامل. ويعزز ذلك تعاون وثيق في مسائل الأمن النووي بين الجهة المنظمة، وهي هيئة الأمان النووي الكندية، ووكالات إنفاذ القانون والاستخبارات الاتحادية والمحلية، والقطاع المعني، والحكومات الأجنبية، والمنظمات الدولية.

وفي مؤتمر قمة الأمن النووي لعام ٢٠١٦، أعلن رئيس الوزراء جويستون ترودو رصد أكثر من ٤٢ مليون دولار كندي لمشاريع جديدة في السنتين التاليتين (٢٠١٦/٢٠١٨) من خلال برنامج كندا للحد من أخطار أسلحة الدمار الشامل، لتعزيز الأمن النووي والإشعاعي في جميع أنحاء العالم. ويشمل هذا التمويل تمويلًا لمشاريع ثنائية لمكافحة الاتجار غير المشروع، وتحسين الحماية المادية للمرافق النووية، وتعزيز الإدارة الآمنة للمصادر المشعة والتخلص منها، وتحسين أمن النقل. وتشمل المشاريع أيضًا تقديم تمويل إلى منظمات ومبادرات دولية، منها صندوق الأمن النووي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، والإنتربول، والمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي.

وتعهدت كندا أيضًا في مؤتمر قمة الأمن النووي لعام ٢٠١٦ بالالتزامات على صعيدها الداخلي. وكندا في طور إنشاء قدرات وطنية للتحليل الجنائية النووية ومكتبية وطنية للتحليل الجنائية النووية، مما سيعزز قدرة كندا على الملاحقة القضائية لأعمال الإرهاب النووي والاستخدام الإجرامي للمواد النووية. والمرجو الرجوع إلى الإجراء ٦١ للاطلاع على المزيد من التفاصيل بشأن ما تعهدت به كندا في مؤتمر قمة الأمن النووي من التزامات للحد من استخدام اليورانيوم العالي التخصيب.

ويتمثل جانب بارز آخر من تنفيذ كندا للالتزامات المتعهد بها في مؤتمرات قمة سابقة في استضافة أول بعثة تُوفد إلينا من برنامج الخدمات الاستشارية الدولية في مجال الحماية المادية التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ بغرض تقييم نظامنا الداخلي للأمن النووي. وخُصص في تقرير البعثة إلى أن نظام كندا للأمن النووي نظامٌ منيع ومتين ومستدام.

٤١ تطبق كندا تدابير متينة للحماية المادية لموادها النووية، بما في ذلك وجود قوات مسلحة في المواقع للتصدي للطوارئ، والمراقبة المتواصلة للأخطار، وتعزيز التدقيق الأمني، وتنفيذ برنامج شامل للتدريب والتمرين، وتوفير حماية شديدة لمحيط المواقع. والحماية المادية في كندا معززة بنظام دقيق لحصر المواد النووية يتعقب المواد النووية، بما يتماشى مع التزامات كندا الدولية.

٤٢ صدقت كندا على تعديل عام ٢٠٠٥ لاتفاقية الحماية المادية للمواد النووية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، ورحبت بدخوله حيز النفاذ في ٨ أيار/مايو ٢٠١٦. وقدمت كندا أيضًا الدعم لسلسلة من حلقات العمل الهادفة إلى الترويج للتصديق على اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وتعديلها لعام ٢٠٠٥ ولتنفيذها لدى البلدان التي لم تقم بذلك بعد. ومن خلال المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، تعمل كندا أيضًا على تعزيز الأطر التشريعية لمساعدة البلدان في تنفيذ الاتفاقية وتعديلها لعام ٢٠٠٥ (انظر الإجراء ٤٤ أدناه للاطلاع على مزيد من التفاصيل).

٤٣ تظل كندا على التزامها بمدونة قواعد السلوك بشأن أمان المصادر المشعة وأمنها الصادرة عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومبادراتها التوجيهية التكميلية المتعلقة باستيراد وتصدير المصادر المشعة. وتدعم كندا أيضًا

الإجراء الخطوات المتخذة لتنفيذ الالتزامات منذ نيسان/أبريل ٢٠١٥

بقوة الجهود التي تبذلها الوكالة لوضع توجيهات منسقة دولياً لتنفيذ ما يرد في مدونة قواعد السلوك بشأن أمان المصادر المشعة وأمنها من توصيات تتعلق بالإدارة الطويلة الأجل للمصادر المشعة غير المستعملة.

وقدمت كندا التمويل للوكالة من خلال برنامج كندا للحد من أخطار أسلحة الدمار الشامل لتمكين نحو ٤٠ خبيراً من أمريكا اللاتينية وأفريقيا من حضور المؤتمر الدولي الرابع المتعلق بمدونة قواعد السلوك بشأن أمان المصادر المشعة وأمنها الذي عقد في فيينا في أيار/مايو - حزيران/يونيه ٢٠١٦.

وكندا بصدد تقديم مزيد من التمويل للوكالة من خلال برنامج كندا للحد من أخطار أسلحة الدمار الشامل لتمكين نحو ٤٠ خبيراً من أمريكا اللاتينية وأفريقيا من حضور المؤتمر الدولي الخامس المتعلق بمدونة قواعد السلوك بشأن أمان المصادر المشعة وأمنها الذي سيعقد في فيينا في حزيران/يونيه ٢٠١٧.

٤٤ انظر الإجراء ٤٠ بشأن تقديم المساعدة إلى الدول الأطراف بغية تعزيز القدرات الوطنية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمواد النووية.

وفي مؤتمر قمة الأمن النووي لعام ٢٠١٦، شاركت كندا في تقديم بيان مشترك مع جمهورية كوريا بشأن اتخاذ مبادرات محددة لدعم التنفيذ الكامل والعالمي لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، حظي بتأييد أكثر من ٣٠ بلداً إضافة إلى الأمم المتحدة.

وكندا من معتمدي المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار، وهي عضو في فريق خبراء التنفيذيين، وتقود في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ فريق استعراض القدرات والممارسات الأساسية.

وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، دعت كندا بنجاح، في المؤتمر الثاني عشر لوزراء دفاع بلدان الأمريكتين، إلى أن يُدرج في إعلان بورت أوف اسبين نص يلزم معتمديه "... بالسعي إلى تحقيق التنفيذ العالمي لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٤٠ (٢٠٠٤) والتشجيع على اعتماد المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار".

وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، اشتركت كندا مع سلوفاكيا ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في تنظيم حلقة عمل في إطار المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي لتناول ما يواجهه من تحديات في اعتماد أو تحديث الأطر القانونية الوطنية للأمن النووي، وإبراز الالتزامات المنبثقة عن الصكوك القانونية الدولية لمكافحة الإرهاب النووي، والنظر في نماذج عملية لتنفيذ تلك الالتزامات. وضمت حلقة العمل ٨٨ خبيراً من ٢٣ بلداً شريكاً في المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي وخمس منظمات دولية.

وقامت كندا أيضاً، من خلال برنامجها للحد من أخطار أسلحة الدمار الشامل، بتقديم المساعدة من أجل التخلص من المصادر العالية الإشعاع المحكمة الإغلاق وغير المستعملة في أمريكا الجنوبية؛ وتعزيز الأطر التنظيمية للأمن النووي في الدول الأفريقية؛ وتعزيز الأمن النووي في أوكرانيا؛ ودعم المديرية الفرعية للمواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنوية والمتفجرة التابعة للإنتربول، وأنشطة بناء القدرات في أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا؛ وتعزيز أمن الحدود، وعمليات مكافحة تهريب المواد النووية، وبناء قدرات التصدي للحوادث الخطرة في الأردن.

٤٥ صدقت كندا على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

الإجراء الخطوات المتخذة لتنفيذ الالتزامات منذ نيسان/أبريل ٢٠١٥

- ٤٦ تشكّل القدرات التقنية لنظام البلد، وطبيعة ونطاق التعاون بين هذا النظام والوكالة الدولية للطاقة الذرية، عاملين من العوامل الخاصة بذلك البلد التي تنظر فيها الوكالة عندما تضع نهج الضمانات الخاص بالدولة. وتواصل كندا العمل مع الوكالة لزيادة تطوير مفهوم نهج الضمانات الخاص بالدولة.
- استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية**
- ٤٧ تمتلك كندا نظاما محليا لمفاعلات الطاقة النووية وقطاعا نوويا واسعا ومتنوعا، وهي مورد موثوق به لليورانيوم والمعدات والتكنولوجيا النووية والنظائر المشعة.
- ٤٨ انظر الإجراء ٣٩.
- ٤٩ تزود كندا العديد من الدول النامية الأطراف في المعاهدة بالخبراء والمعدات والتكنولوجيا من خلال التعاون التقني معها. وترتبط كندا باتفاقات للتعاون النووي مع العديد من البلدان النامية. ويشمل التعاون تصدير مفاعلات الطاقة النووية والمواد والمعدات النووية. وقدمت كندا ٢,٣ مليون دولار لدعم مشروع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتجديد مختبرات التطبيقات النووية في عام ٢٠١٦. ونقدم أيضا الخبرات لدعم أنشطة التعاون التقني ونستضيف المناسبات ذات الصلة بها في كندا.
- ٥٠ انظر الإجراء ٤٩ للاطلاع على معلومات عن تعاون كندا مع البلدان النامية في المجال النووي.
- ٥١ انظر الإجراء ٣٨ للاطلاع على معلومات عن اتفاقات كندا في مجال التعاون النووي.
- ٥٢ في سياق لجنة المساعدة والتعاون في المجال التقني التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس إدارة الوكالة ومؤتمرها العام، تقترح كندا باستمرار مبادرات لتحسين إدارة وتسيير برنامج التعاون التقني بطرق منها: تعزيز الإدارة الاستراتيجية للبرنامج؛ وتشجيع الدول الأعضاء في الوكالة على دفع كامل تبرعاتها المقررة إلى صندوق التعاون التقني؛ وتشجيع البلدان القادرة على المساهمة في تمويل مشاريعها للتعاون التقني عن طريق الآلية الحكومية لتقاسم التكاليف بدلا من سحب الأموال من الصندوق؛ والتشجيع على القيام برصد نتائج جميع مشاريع التعاون التقني.
- ٥٣ تواصل كندا الجهود التي تبذلها منذ أمد طويل لتحسين إدارة وتسيير صندوق التعاون التقني التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية من خلال أجهزة تقرير السياسات في الوكالة والأفرقة العاملة ذات الصلة. ورغم إحراز بعض التقدم في السنوات الأخيرة، لا يزال يتعين القيام بالمزيد في مجالات الإدارة الاستراتيجية، ورصد النتائج، والبلدان المستفيدة من الصندوق، وسداد الدول الأعضاء لمساهماتها في هذا الصندوق. وستواصل كندا العمل مع الدول الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة الذرية للتحفيز على إحداث تغييرات إيجابية في هذه المجالات.
- ٥٤ انظر الإجراء ٣٣ للاطلاع على معلومات عن مساهمات كندا في صندوق التعاون التقني التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.
- ٥٥ ساهمت كندا، عن طريق مبادرة الوكالة الدولية للطاقة الذرية المتعلقة بالاستخدامات السلمية، بنحو ٢,٥ مليون دولار في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، ومنحت موارد عينية لمشاريع المبادرة.

الإجراء الخطوات المتخذة لتنفيذ الالتزامات منذ نيسان/أبريل ٢٠١٥

- ٥٦ تسهم كندا بفعالية وبانتظام في تقديم الدعم والخبرات إلى برنامج التعاون التقني التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد استضافت كندا مشاركين في زمالات وزوارا علميين من الأمريكتين وآسيا وأفريقيا وأوروبا، واستضافت اجتماعات لبرنامج التعاون التقني في مجالي السلامة النووية والأنشطة التنظيمية. وساهم محاضرون وخبراء كنديون بتقديم تدريب تقني في مجالات الصحة البشرية والزراعة والأمن الغذائي والمياه والبيئة والطاقة والتكنولوجيا الإشعاعية والأمن والسلامة.
- ٥٧ انظر الإجراءات ٢٤ و ٢٨ و ٤٢ للاطلاع على معلومات عن اتفاقات الضمانات الشاملة، والبروتوكول الإضافي، واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية.
- ويتعلق قانون الطاقة النووية لعام ١٩٨٥ (المعدل في عام ١٩٩٧) بتطوير واستخدام الطاقة النووية في كندا. وبدأ نفاذ قانون الأمان والمراقبة في المجال النووي في أيار/مايو ٢٠٠٠، ليحل محل قانون مراقبة الطاقة الذرية. وقد نصّ على إنشاء هيئة الأمان النووي الكندية بوصفها الجهة الوطنية المنظمة وحددت فيه ولايتها ومسؤولياتها وصلاحياتها. وتشمل هذه الولاية والمسؤوليات والصلاحيات القيام محليا بتنظيم عمليات تطوير الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها، وإنتاج وحيازة واستخدام المواد النووية وما يخضع لقيود من معدات ومعلومات.
- ٥٨ أيدت كندا القرار الذي اتخذته مجلس إدارة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ بإنشاء مصرف لليورانيوم منخفض التخصيب يكون تابعا للوكالة، وترحب بالتقدم المحرز حتى حينه في إنشاء مصرف الوقود وبدء تشغيله، وستواصل تقييم الآليات المقترحة لضمانات الوقود على أساس مزايا كل منها.
- ٥٩ صدقت كندا على اتفاقية الأمان النووي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥.
- وصدقت كندا على اتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي في كانون الثاني/يناير ١٩٩٠.
- وصدقت كندا على اتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي في آب/أغسطس ٢٠٠٢.
- وصدقت كندا على الاتفاقية المشتركة بشأن أمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة في أيار/مايو ١٩٩٨.
- انظر الإجراءات ٤٢ والإجراء ٤٥ للاطلاع على معلومات عن اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وتعديلها، والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. وقد صدقت كندا على كلا الصكين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.
- ٦٠ وتقدم كندا، من خلال برنامجها للحد من أخطار أسلحة الدمار الشامل، التمويل إلى المعهد العالمي للأمن النووي لإنشاء مركز لدعم الأمن النووي في المكسيك سيوفر لمنطقة أمريكا الوسطى دعما إضافيا في تعزيز الأمن النووي، بطرق منها تقديم تدريب معتمد.
- وتواصل كندا تقديم دعم عيني إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية لإعداد معايير السلامة ووثائق سلسلة الأمن النووي التي تصدرها الوكالة. وتشارك كندا بنشاط في الاجتماعات الاستعراضية لاتفاقية الأمان النووي

الإجراء الخطوات المتخذة لتنفيذ الالتزامات منذ نيسان/أبريل ٢٠١٥

والاتفاقية المشتركة المتعلقة بأمان التصرف في الوقود المستهلك وأمان التصرف في النفايات المشعة، وقد ترأست آخر اجتماع استعراضي لاتفاقية الأمان النووي.

٦١ تحرز كندا تقدما جيدا في مبادراتها لتقليص المخزونات من اليورانيوم العالي التخصيب، بطرق منها إعادة اليورانيوم العالي التخصيب إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وفقا للالتزامات تُعهد بها في مؤتمرات قمة سابقة للأمن النووي بإعادة اليورانيوم العالي التخصيب الذي مصدره من الولايات المتحدة، حيث تُعهد في عام ٢٠١٠ بإعادة وقود اليورانيوم العالي التخصيب المستهلك، وتُعهد في ٢٠١٢ بإعادة اليورانيوم العالي التخصيب السائل.

وفي مؤتمر قمة الأمن النووي لعام ٢٠١٤، اتفق القادة على مواصلة خفض استخدام اليورانيوم العالي التخصيب في إنتاج النظائر المشعة الطبية، وتوقفت كندا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ عن إنتاج نظائر الموليبدنوم ٩٩ المشعة الطبية (Mo-99) في المفاعل الوطني العام للأبحاث. وسيظل المفاعل، من تشرين الثاني ٢٠١٦ إلى آذار/مارس ٢٠١٨، في حالة "عمل احتياطي" لإنتاج نظائر مشعة حتى يكون "موردا دوليا يتم اللجوء إليه كملاذ أخير" في حالة حدوث نقص مطول غير متوقع لا يمكن سدّه بشكل آخر.

٦٢ تستند الأنظمة الكندية لنقل المواد المشعة إلى أنظمة الوكالة الدولية للطاقة الذرية للنقل المأمون للمواد المشعة.

٦٣ وقعت كندا اتفاقية التعويض التكميلي عن الأضرار النووية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

وفي ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٥، سُنّ قانون المسؤولية والتعويضات النووية.

٦٤ تُشير كندا إلى التوافق في الآراء الذي تم التوصل إليه في الدورة الثالثة والخمسين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية ومفاده أن أي هجوم مسلح أو تهديد تتعرض له مرافق نووية مخصصة لأغراض سلمية ومشمولة بالضمانات يمثل انتهاكا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وللقانون الدولي والنظام الأساسي للوكالة، وتُعيد التأكيد على هذا التوافق.